العدد 3495 - السنة الثانية عشرة
الأربعاء 17 صفر 1441 - الموافق 16 أكتوبر 2019
Wednesday 16 October 2019 - No.3495 - 12 th Year

### بعد هجوم معاكس.. «قسد» تستعيد رأس العين

# منبج.. مواجهة حتمية بين جيشي تركيا وسوريا

قوات تركية تقتحم مدينة منبج السورية

الجيش السوري وصل إلى منبج

## ■ البنتاغون: تركيا مسؤولة عن إطلاق العديد من الدواعش
## ■ عقوبات أمريكية «أولية» على أنقرة.. تشمل 3 وزراء
## ■ غراهام: ترامب حذر أردوغان من غزو كوباني الكردية
## ■ بيلوسي: نسعى مع الجمهوريين لإلغاء أمر ترامب بالانسحاب من سوريا
## ■ الكرملين: العملية التركية في سوريا «يجب أن تكون متناسبة»

عواصم – «وكالات»: دخلت وحدات من الجيش السوري، مدينة منبج الاستراتيجية في شمال سوريا، وفق ما أفاد الإعلام السوري الرسمي، في وقت تحشد أنقرة قواتها والفصائل السورية الموالية لها غربها.

ونقلت وكالة الأنباء السورية الرسمية «سانا»، أن «وحدات من الجيش العربي السوري تدخل مدينة منبج في ريف حلب الشمالي الشرقي»، في وقت أكد قيادي في مجلس منبج العسكري، الذي يتولى السيطرة على المدينة، إنها «دخلت المدينة وانتشرت على خطوط الجبهة».

ودخلت في وقت سابق، قوات تركية وفصائل معارضة إلى مدينة منبج، وقال قائد عسكري في «الجيش الوطني»، «دخلت قوات الجيش الوطني إلى مناطق ريف منبج وسيطرت على قرية الباشلي شمال غرب مدينة منبج، وتتقدم القوات باتجاه قرية الجات شمال مدينة منبج، والعملية ستكون سريعة لانهيار دفاعات قوات سوريا الديمقراطية (قسد) وهروب عناصرهم».

ويأتي دخول الجيش السوري إلى منبج للدفاع عن المدينة والتصدي للهجمات التركية، إضافة إلى تقديم الدعم إلى القوات الكردية التي تتعرض لهجوم قوي من قبل الجيش التركي والفصائل المعارضة المقاتلة في صفوفه.

وقد يتسبب تزامن دخول الجيشين التركي والسوري إلى منبج بحدوث مواجهة عسكرية قوية، خاصة وأن الجيش السوري دفع بتعزيزات كبيرة للمنطقة.

وأكدت المصادر، أن الجيش السوري انتشر في قرية السلطانية 4 كم شرق مدينة منبج، كما انتشر في عدد من النقاط غرب المدينة، موزعا قواته على مناطق رئيسية للتصدي للاقتحام التركي.

ويوم الأربعاء الماضي، أطلقت تركيا برفقة الجيش الوطني المعارض عملية عسكرية في شمال سوريا، مبررة ذلك بالتصدي للإرهاب وإقامة منطقة آمنة لتوطين اللاجئين السوريين.

وقوبلت العملية العسكرية التركية برفض دولي، وإدانة واسعة، خاصة وأنها تستهدف المدنيين على حد سواء مع العسكريين، وأدت الضربات التركية إلى مقتل العشرات وإصابة المئات، وتشريد الآلاف منذ انطلاقها.

من جهة أخرى أفاد المرصد السوري لحقوق الإنسان، الثلاثاء، أن قوات سوريا الديمقراطية استعادت مدينة رأس العين بالكامل، وذلك، إثر هجوم معاكس شنته في وقت سابق على القوات التركية والفصائل الموالية لها بأطراف وريف مدينة رأس العين الغربي، حيث وقعت اشتباكات عنيفة على محاور تل حلف المناجير، وسط قصف مكثف بشكل متبادل.

وتمكنت «قسد» من تحقيق تقدم في المنطقة واستعادة مواقع ونقاط خسرتها خلال الساعات الفائتة، كما خلفت الاشتباكات عدة قتلى وجرحى من الطرفين، وفق المرصد.

وفي وقت سابق، أشار المرصد إلى استمرار الاشتباكات العنيفة في مدينة رأس العين ومحور المناجير ومحاور بمحيطها وأطرافها، بين قوات سوريا الديمقراطية من طرف، والقوات التركية والفصائل الموالية لها من طرف آخر، ترافقت مع قصف جوي وبري مستمر، وسط سيطرة الأخيرة على 3 مواقع جديدة.

وبدأت تركيا وفصائل موالية لها الأربعاء هجوما ضد القوات الكردية شمال شرقي سوريا.

وترغب أنقرة من خلال هجومها، الذي دفع بأكثر من 130 ألف شخص إلى النزوح، بحسب الأمم المتحدة، إلى إقامة منطقة عازلة بعمق 32 كيلومترا تحت سيطرتها تنقل إليها قسما كبيرا من 3.6 مليون لاجئ سوري لديها.

وأعلنت الإدارة الذاتية الكردية، الأحد، التوصل إلى اتفاق مع النظام ينص على انتشار جيش النظام على طول الحدود مع تركيا للتصدي للهجوم المستمر ضد مناطق سيطرتها.

وتسيطر قوات سوريا الديمقراطية، التي تعد الوحدات الكردية عمودها الفقري، على نحو 30 في المئة من مساحة سوريا، بعدما تمكنت من دحر تنظيم «داعش» من مناطق واسعة في شمال وشمال شرقي البلاد.

من جهة أخرى أدان وزير الدفاع الأمريكي، مارك إسبر، بشدّة الهجوم العسكري «غير المقبول» الذي تشنّه تركيا ضدّ الفصائل الكردية في شمال شرقي سوريا، معتبراً أنّ هذا الهجوم أسفر عن «إطلاق سراح العديد من المعتقلين الخطرين» المنتمين إلى داعش.

وقال إسبر في بيان إنّ واشنطن ستطلب من حلف شمال الأطلسي اتخاذ «إجراءات» ضدّ تركيا بسبب «تقويضها» المهمّة الدوليّة لمكافحة داعش». وأضاف «على الرّغم من المعارضة والتحذيرات المتكرّرة من جانب الولايات المتحدة والمجتمع الدولي، فقد أمر الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، بغزو أحادي الجانب لشمال سوريا، ممّا تسبّب بالكثير من الضحايا واللاجئين وبدمار وانعدام للأمن وبتهديد متزايد للقوات الأميركية».

وتابع الوزير الأميركي «هذا التوغّل غير المقبول قوّض أيضا المهمّة الدوليّة لمكافحة داعش، والتي تكللت بالنجاح في سوريا». وأسفر كذلك عن إطلاق سراح العديد من السجناء الخطرين».

وإذ اعتبر أنّ موقف تركيا «غير مسؤول»، أكّد إسبر رسميا أن البنتاغون بدأ بسحب كامل القوات الأميركية من شمال شرقي سوريا تنفيذا لأوامر الرئيس دونالد ترمب.

كما شدّد على أنّ «العملية التركية الأحادية الجانب غير ضرورية وطائشة»، محمّلاً «الرئيس أردوغان المسؤولية الكاملة عن النتائج المترتّبة عليها وعن جرائم حرب محتملة وعن أزمة إنسانية متفاقمة».

إلى ذلك، اعتبر إسبر أنّ الهجوم التركي «لطخ» العلاقات الأميركية–التركية، مشيرا إلى أنّه سيشارك الأسبوع المقبل في بروكسل في الاجتماع الوزاري لحلف شمال الأطلسي، حيث يعتزم «دفع حلفائنا الآخرين لاتخاذ تدابير دبلوماسية واقتصادية، جماعية وفردية، ضد أنقرة ردًا على هجومها ضد الأكراد السوريين».

من جانب آخر أعلنت وزارة الخزانة الأمريكية، أن الرئيس دونالد ترمب فرض عقوبات على تركيا تشمل حتى الآن وزارتين وثلاثة وزراء، وذلك بهدف إرغام أنقرة على أن «تنهي فورا هجومها» العسكري على القوات الكردية شمال شرق سوريا.

وقالت الوزارة في بيان إن العقوبات شملت وزارتي الدفاع والطاقة ووزراء الطاقة والدفاع والداخلية، الذين يأتوا ممنوعين من دخول الولايات المتحدة ومن إجراء أي معاملة مالية دولية بالدولار الأميركي، كما باتت أموالهم في الولايات المتحدة، إن وجدت، مجمّدة.

وفرضت هذه العقوبات بموجب أمر تنفيذي وقعه ترمب لتوه وأجاز فيه أيضا فرض عقوبات على عدد كبير جدا من المسؤولين الأتراك المتورطين بأعمال تعرض المدنيين للخطر أو تزعزع الاستقرار في شمال شرق سوريا.

وبحسب البيان، فإن إدارة ترمب قررت في الوقت الراهن قصر هذه العقوبات على الوزراء الثلاثة فقط.

من جانبه، قال وزير الخارجية الأمريكي، مايك بومبيو، في بيان: «إذا استمرت العملية التركية فستفاقم أزمة إنسانية خطيرة أصلاً ومتنامية مع عواقب وخيمة محتملة».

وتابع بومبيو: «لتجنّب قرض المزيد من العقوبات بموجب هذا الأمر التنفيذي الجديد، يجب على تركيا أن تنهي على الفور هجومها الأحادي الجانب في شمال شرقي سوريا وأن تسانف الحوار مع الولايات المتحدة بشأن الأمن في المنطقة».

من ناحيته، يهدد الكونغرس الأميركي بفرض عقوبات اقتصادية أوسع نطاقا على تركيا.

من جهة أخرى قال السناتور الجمهوري ليندسي غراهام، الذي انتقد قرار الرئيس دونالد ترامب سحب القوات الأمريكية من شمال شرق سوريا، الإثنين، إنه يؤيد بشدة قراره الجديد بفرض عقوبات على تركيا بعد غزوها لسوريا.

وقال غراهام في بيان أصدره عبر تويتر بعد محادثات مع الرئيس دونالد ترامب في البيت الأبيض: «لدى فريق الرئيس خطة، وأعتزم دعمهم بأقوى ما يمكن، وإعطائهم الوقت والمساحة المناسبين لتحقيق أهدافنا المشتركة».

وأضاف البيان أن ترامب تحدث مع الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، وحذره من استمرار العمليات العسكرية في سوريا، ومن التفكير في الهجوم على مدينة كوباني، الحدودية ذات الأغلبية الكردية، مؤكدا ان ترامب يسعى لعقد مشاورات مع المسؤولين الأتراك لإنهاء الأزمة.

وأكد البيان أن ترامب تحدث مع المسؤولين الأكراد، وأوضح لهم انه يسعى لحل الأمور بالوساطة والمحادثات بين الطرفين، لوقف إطلاق النار.

من جهتها قالت زعيمة مجلس النواب الأمريكي نانسي بيلوسي، إنها اتفقت مع جمهوريين على ضرورة إصدار قرار يلغي قرار الرئيس دونالد ترامب «الخطير» بسحب القوات من شمال سوريا حيث تشن القوات التركية هجوما ضد المقاتلين الأكراد.

وقالت بيلوسي، إن الديموقراطيين والجمهوريين في الكونغرس يمضون قدما في مشروع قرار فرض عقوبات واسعة على تركيا بسبب عمليتها العسكرية، مؤكدة أن الإجراءات التي يخطط لها البيت الأبيض ليست كافية.

وواجه قرار ترامب سحب القوات الأمريكية من المنطقة التي يسيطر عليها الأكراد ممهدا الطريق للهجوم التركي، انتقادات واسعة داخل بلاده، واعتبر خيانة للأكراد الذين تحالفوا مع الولايات المتحدة لهزيمة تنظيم داعش.

وأشارت بيلوسي إلى أنها أجرت محادثات مع السناتور البارز ليندسي غراهام، الجمهوري المتشدد الذي يستمع له ترامب، والذي اختلف معه بشدة بشأن قراره الانسحاب من سوريا.

وكتبت في تغريدة على تويتر، «كان على رأس أولوياتنا الاتفاق على أنه يجب أن نصدر قرارا من الحزبين ومن مجلس الكونغرس لإلغاء قرار الرئيس الخطير في سوريا فورا».

وقالت، إن مجموعة العقوبات التي يعتزم البيت الأبيض فرضها لن ترضي على الأرجح أعضاء الكونغرس الغاضبين ومن بينهم الجمهوريون.

وأوضحت «نظراً لأن الرئيس أعطى الضوء الأخضر للأتراك للقصف وبالتالي إطلاق عنان داعش فعلياً، علينا أن نضع مجموعة عقوبات أقسى من تلك التي يقترحها البيت الأبيض».

من ناحية أخرى دانت الولايات المتحدة «بأشدّ العبارات» مقتل السياسية السورية الكردية هفرين خلف في عملية «إعدام خارج نطاق القضاء» أنهم بارتكابها متمرّدون سوريون يدعمون تركيا في هجومها على شمال شرق سوريا.

وبحسب المرصد السوري لحقوق الإنسان فقد تم «إعدام» تسعة مدنيين على الأقل يوم السبت في سوريا على أيدي مقاتلين سوريين يؤازرون تركيا في عمليتها العسكرية ضد قوات سوريا الديموقراطية.

ومن بين هؤلاء القتلى التسعة هفرين خلف (35 عاما)، الأمينة العامّة لـ«حزب سوريا المستقبل» والعضو في قيادة «مجلس سوريا الديموقراطية»، الذراع السياسية لقوات سوريا الديموقراطية (قوى كردية وعربية تحالفت مع واشنطن لمحاربة تنظيم الدولة الإسلامية الجهادي).

وقال مسؤول في وزارة الخارجية الأميركية لوكالة فرانس برس طالبا عدم نشر اسمه «نعتبر هذه المعلومات مقلقة للغاية، على غرار ما حصل في شمال شرق سوريا من زعزعة استقرار معمّمة منذ اندلاع المعارك» في 9 أكتوبر.

وأضاف «ندين بأشدّ العبارات أي سوء معاملة أو قتل لمدنيين أو سجناء خارج نطاق القضاء، ونحن ندرس من كثب ملابسات هذه الأحداث».

من جهة أخرى قال المعاون بالكرملين يوري أوشاكوف، إن روسيا تريد من تركيا ضمان أن «تكون عمليتها العسكرية في شمال سوريا متناسبة مع الوضع على الأرض».

وكان أوشاكوف يتحدث في الرياض، أثناء زيارة الرئيس الروسي فلاديمير بوتين الرسمية للسعودية، معلقا على العملية العسكرية التي بدأتها تركيا في سوريا الأسبوع الماضي.

وأضاف، أن هدف موسكو الرئيسي هو ألا تضر تصرفات تركيا بالجهود الرامية لإيجاد حل سياسي للحرب السورية المستعرة منذ 8 سنوات.

من ناحية أخرى أكد الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش، في بيان أن العملية العسكرية التركية في سوريا، أدت إلى نزوح 160 ألف شخص، داعيا إلى «خفض فوري للتصعيد».

وأعرب غوتيريش، في البيان، عن «قلقه البالغ» من تصاعد الوضع في شمال سوريا.

ودعا إلى «خفض فوري للتصعيد وحض كل الأطراف على حل خلافاتها بشكل سلمي»، مطالبا إياها كذلك بممارسة «أقصى درجات ضبط النفس»، وتجنيب المدنيين تداعيات الأعمال القتالية.

وأشار الأمين العام أيضاً إلى مخاوفه من احتمال فرار مقاتلين من تنظيم داعش.

وطالب كذلك بالسماح بوصول المساعدات الإنسانية بدون أي عوائق.

عناصر من قوات قسد

نزوح مدنيين من رأس العين بسبب القصف التركي